ردمد : 2961-4074
ISSN: 2961-4074
رقم الإيداع : 1446/3664

سلسلة تقارير أسبار

رقم (19)
نوفمبر 2015

الفساد: الإشكالات المتضمنة وسبل المواجهة في ضوء التجارب الدولية

إعداد/ لجنة التقارير

ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

مركز أسبار
ASBAR CENTER
31 عامًا Years
منذ 1994 Since

ملتـقى أسبـار
Asbar Council
(نادي تفكير)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:

د. فهد العرابي الحارثي

- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى

د. خالد بن دهيش

- الأمين العام
- **د. أماني البريكان**
- التحرير

د. إبراهيم إسماعيل عبده

- التصميم والإخراج:

أ. صفوان يحيى مسعد

تمهيد

يعرض هذا التقرير قضيةً مهمةً تمَّ طرحُها للحوار في ملتقى أسبار خلال شهر نوفمبر 2015م، وناقشها نُخبةٌ متميزةٌ من مُفكِّري المملكة في مختلف المجالات، والذين أثروا الحوار بآرائهم البنَّاءة ومقترحاتهم الهادفة؛ حيث تناولت: "الفساد: الإشكالات المتضمنة وسبل المواجهة في ضوء التجارب الدولية"

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مفهوم الفساد وأهمية مواجهته.	3
الفساد ومستويات التحليل الملائمة.	4
الفساد وسيول جدة (مثال عملي).	6
الفساد في القطاع الأكاديمي: د. خالد الرديعان.	8
الفساد: آليات التصدي ومعوقات المواجهة.	10
الإعلام ومكافحة الفساد: د. إبراهيم البعيز.	16
الصحافة الاستقصائية ودورها في صناعة القرار والقضاء على الفساد: أ. مسفر الموسى.	18
الفساد من منظور نفسي: د. على الحكمي.	22
تجارب دولية في مجال مكافحة الفساد:	23
رؤية البنك الدولي: أ. خالد الوابل.	23
تجربة مصرفية لمكافحة الفساد: أ. مطشر المرشد.	27
تجارب دولية في مجال مكافحة الفساد (مدخل إعلامي اتصالي): د. عبدالله بن ناصر الحمود.	28
المشاركون في نقاشات التقرير	37

مفهوم الفساد وأهمية مواجهته:

أوضح د. عبد الله بن صالح الحمود أن الفساد كما حدّدته "منظمة الشفافية الدولية" يشمل "كل عمل يتضمّن سوء استخدام المنصب العام؛ لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية للفرد نفسه أو جماعته".

وأضاف د. خالد بن دهيش أن الفساد كل ما هو ضد الصلاح، قال تعالى: (وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إصلاحهَا) (الأعراف: الآية56).

والفساد كل سلوك يهدّد المصلحة العامة بخيانتها، وعدم الالتزام بها؛ وذلك بتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة. وكذلك أي إساءة لاستخدام الوظيفة العامة؛ لتحقيق مكاسب خاصة ((نقلًا من الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (43)، بتاريخ 1/2/1428).

وأشار د. فهد الحارثي إلى أن الفساد كان أمس، وأضحى اليوم، وربما غدًا جزءًا من الثقافة الإدارية لدينا، وهو يتوسل بعدة مسميات كلها تتدثّر بأقنعة فاقعة ولا أخلاقية، فمرة عمولات، ومرة هبات، ومرة هدايا للأولاد، ومرة حصة مشروعة للمستفيد بالقوة!! وكل هذه المفهومات تدخل تحت سلسلة قميئة واحدة اسمها سلسلة العار!

إذًا فالفساد نسبي، وكذلك العار، وهما شيئًا فشيئًا يتحولان إلى قيم تشي بالقوة، والبطولة، والرجولة، والذكاء؛ بينما الاستقامة لا تعني سوى الضعف، والدروشة، والسذاجة، مع الأسف ...أو بدون أسف!!!

ويرى د. حاتم المرزوقي أن الفساد متعدد الجوانب، متشّعب الأوجه، ومتداخل الاختصاصات. نتحدث غالبًا عن الفساد وما نتحدّث عنه سلوك قد يكون غير أخلاقي؛ ولكن أحيانًا غير مجرم بنصوص نظامية؛ وبالتالي الحديث عنه لا يتحاوز النصيحة. وهناك أنواع متباينة من أوجه الفساد، ونتفق على أن الفساد سلوك.. والسلوك يكون بمباشرة الفعل المجرم أو بعدم مباشرته؛ مثل السكوت عن جريمة فساد مثلًا. وفي كلا الحالتين لابد من تحرير هذه الظواهر ورصدها، ثم تجريمها بنصٍّ نظامي. ويتطلّب هذا جهدًا كبيرًا في مراجعة منظومتنا التشريعية وتطويرها على نحو يعالج أوجه الفساد. وبلا نصوص نظامية؛ فإن السلوك الذي نتصوّر أنه فساد؛ ربما لا يغدو أن يكون سلوكًا مخالفًا لقاعدة أخلاقية؛ ولكنه غير مُجرّم. وهذا هو الفرق بين القاعدة الأخلاقية والقاعدة القانونية. الأول: مباشرته لا يترتب عليها عقوبة، والثانية: مُجرّم ويترتب عليه جزاء.. وهنا يكمن النجاح الحقيقي لتناول هذا الملف.

وقال د. خالد الرديعان: الفساد نوعان: مالي وإداري.. وقد يكون المالي أوسع، ويتخطى المنظومة الإدارية؛ لذلك لا أعتقد أن التركيز على الإصلاح الإداري كافٍ... قصدت من ذلك أن الفساد موجود في التنظيم الإداري وغيره.

وحدّد أ. محمد المطيري رؤيته حول الفساد في النقاط التالية:

الفساد ومستويات التحليل الملائمة:

من وجهة نظر د. منصور المطيري، فإن موضوع الفساد يرتبط بمستويين من التحليل والنظر.

المستوى الأول: حول ظاهرة الفساد والجرأة على المال العام في إطارها العام:

يرى بعض الدارسين أن القوى المحلية في أغلب الدول ذات المصدر الطبيعي الواحد تتجه في أغلب الأحيان إلى التنافس على الحصول على ريع هذا المصدر .. مما يعني فسادًا وطبقية في المجتمع .. وقد مالت بعض النظريات المفسرة للصراع إلى أن الدول ذات الثروة الطبيعية الواحدة أكثر عرضة من غيرها؛ لوقوع الصراع فيها .. وعندما أُجريت بعض الدراسات حول الفساد في العالم؛ وجدت أن أكثرها فسادًا دولًا نفطية.. وأذكر أنني قرأت أن الدول الفقيرة غير النفطية أكثر قدرة وعدالة على التصرف في مواردها، واستغلالها، وتوزيعها من الدول الغنية ذات المصدر الطبيعي الوحيد؛ لأنها لم تتعرض للعنة المصدر الطبيعي الواحد.

وطبعًا هذا منظور متشائم.. فالمصدر الطبيعي نعمة في الأساس، قد يتحوّل إلى نقمة حينما تتغلب أخلاق الأنانية، وتغيب القدرة على المحاسبة.. والجرأة على المال العام تنشأ بشكل تدريجي، وبشكل غير ملحوظ ؛ لتصل في النهاية إلى قوة قادرة على التبرير لأفعالها، وربما سنت التشريع الذي يسمح بهذا التجاوز.. فالقضية في جوهرها أخلاقية .. فهناك بنية أخلاقية ضعيفة، إن لم تكن معدومة عند الناهب المتجاوز .. وهناك بنية أخلاقية جبانة عند بقية المجتمع، وعجز عن إنكار المنكر. وقد يكون هذا الجبن غطاءً لطمع في الفتات.. ويتبع هذا الضعف عجز وغياب للقضاء القوي المستقل والمحايد.

ويشكل الإعلام الجديد منصة حرة و رائعة لكشف هذا التجاوز و إيقافه.

المستوى الثاني حول الحسّ الأخلاقي العام الرافض للفساد، وكيف يتم تجاوزه وتحييده:

يتم تجاوز الحسّ الأخلاقي العام الرافض للفساد حينما يأتي التجاوز ممن يملك أداة المحاسبة والرقابة .. أو بالأصح حينما يكون حاميها حراميها .. أي حينما يكون المسؤول شرهًا في الحصول على المال العام .. وفي اللحظة التي يتسلل فيها إلى نفس المسؤول هذا الشعور، ثم تمتد يده إلى هذا المال ينفتح على الفور بابان لا يمكن أن يُغلقا بسهولة:

- باب الرغبة في الازدياد، وحيازة ما يمكن حيازته من قِبل هذا اللص المسؤول؛ حيث تتخلّق في داخله نفسٌ لا تشبع.
- وباب توالد اللصوص وتكاثرها؛ لأن المسؤول المتجاوز يجد نفسه غير قادر على المحاسبة والرقابة .. ويفقد حديثه عن القانون، والنظام، والأمانة، والأخلاق أية مصداقية لدى من يعرفه .. وأول من يعرفه هم الذين يتعاملون معه؛ فيضطر في النهاية إلى السكوت عن تجاوزاتهم.. وفي مرحلة أخيرة يصبح الكبار قدوة للصغار .. ويزداد الفساد بزيادة ثقافة الاستهلاك، وثقافة التفاخر والمظهرية..

وهكذا يصبح الفساد منظومة تخترق الجهاز المسؤول .. ويصعب على الكثيرين الحديث بصراحة عنه، ويخافون عواقب ذلك..

وفي هذا المستوى يميل الفاسدون إلى اختلاق الاحتياجات، ثم تنفيذها بشكل صوري وخادع للأنظار، وشراء الجهات الرقابية .. وفي حال الاحتياج الحقيقي؛ فإن التنفيذ يكون بأغلى الأسعار وأردأ أنواع الجودة.

وفي هذا الباب يتفنّن الفاسدون، ويتحايلون بطرق لا تخطر على بال سليم الفؤاد، صاحب النية الناصحة؛ بحيث يستحيل الإحاطة بأساليبهم.

وفي اللحظة التي يتوقف المسؤول عن هذا السلوك يتوقّف الجميع.. فإذا شدّد في الرقابة؛ شدّد من حوله في الرقابة .. وتكتمل الرقابة حينما تكون مؤسسية مدعومة بالقضاء النزيه..

وباختصار، فالقضية ليست نقصًا في المعرفة، ولا نقصًا في التخطيط ، ولا نقصًا في الحماسة.. القضية في تجليها الأكبر نقص في منسوب الأخلاق المتعلقة بالجرأة على المال العام من قِبل المسؤول، وعجز عن محاسبته من قِبل أفراد المجتمع ومؤسسات العدالة.

الفساد وسيول جدة (مثال عملي):

كمثال عملي فيما يرتبط بقضية الفساد واتخاذ القرار، قال: د.م. نصر الصحاف: شيء مخيف مشكلة السيول بجدة، وتكرارها المأساوي طول السنين الماضية بدون حل!! كل مرة يُثار النقاش ويدور، وفي النهاية بعد هدوء العاصفة بعد شهر، أو أكثر، أو أقل؛ تعود الأمور كما كانت، وكأن شيئًا لم يكن !!!

الحل لهذه المشكلة المزمنة معروف؛ ولكن تنقص الإرادة ثم الإدارة.

وقال د. خالد بن دهيش: مضت خمسة أعوام تقريبًا على السيول السابقة على مدينة جدة، بعدها شُكّلت لجنة عليا برئاسة أمير منطقة مكة للتحقيق، فهل اتخذت قرارات ضد المتسببين بالكارثة؟ وهل المشاريع العملاقة نُفّذت كما خطط لها؟ وهل ظهرت أثار تلك المشاريع في مواجهة أمطار اليوم؟

وذهب د. مساعد المحيا إلى أنه ما دمنا نعيش هذا الوضع المأساوي في عدد من المدن؛ بسبب ما تكشفه الأمطار والسيول من كوارث؛ فإن ما ينبغي أن ندركه أن كل ما نراه هو قرارات اتخذها أشخاص لا يمتلكون الإخلاص ولا الأمانة، ولا يحملون من الوطنية إلا ما يبتاعون به مصالحهم فقط وقبل ذلك وبعده هي قرارات تم فيها اختيار هؤلاء الأشخاص لإدارة جهة أو مرفق، وهم لا يحملون أهلية لهذا.

إن أسوأ أنواع الفساد، وأشدّ خطايا القرارات؛ أن يتم اختيار غير الكفء ليتولى مسؤوليات ينوء بحملها .. فتضيع المسؤولية، وتضيع مصالح الناس.

إذا أردت أن تنتشل شركة من الخسارة، فلابد من قرارات تختار فيها كفاءات تعمل للوطن، ولصالح المواطنين في ضوء شفافية واسعة، ومحاسبة دقيقة.

وتساءل د. عبد الله بن صالح الحمود عن الأسباب التي حالت دون استكمال البنى التحتية في البلاد، هل السبب الدعم المالي، أم الأمانة في العمل، أم تنفيذ المباني على بطون الأودية؟ أسئلة مشروعة تحتاج إلى نقاش مستفيض.

ومن وجهة نظر د. الجازي الشبيكي، فإن المشكلة تكمُن في أن المشاريع الخدمية على وجه الخصوص لا يتم التعامل معها وتنفيذها بشكل متكامل مترابط مع بقية المشاريع ، فكلٌ يعمل في الغالب بشكل انفرادي، بالإضافة إلى أن المسؤول يستعجل إنجاز بعض المشاريع لتُحسب لفترة وزارته أو مسؤوليته على حساب الجودة، والتكامل، والتنسيق مع المشاريع الأخرى؛ ويكون الضحية هو المواطن.

وبشكل عام، تفتقد ثقافتنا التنموية للتقويم المستمر والمحاسبية؛ كي نحدّ أو على الأقل نقلل من التسيب، والإهمال، والفساد.

وقالت أ. ليلى الشهراني: نحن لا نُسمّي الأشياء بأسمائها، المشاريع المنهوبة نسميها "المتعثرة". ومعظم المشاريع التنموية مقاول بالظاهر ومقاول بالباطن، وليس هناك متابعة وإشراف، وعقاب وثواب. في مواسم الأمطار تخرج خبايا المشاريع، وكأن المطر طبيب يتلمس بمبضع قطراته مكامن الألم ويشخّصها لنا؛ لكن – للأسف- ينتهي المطر، وتجفّ الأرض، وتعود الأمور إلى وضعها، وينسى الناس، ويصحون كل عام على كارثة غرق وأرق.

ويرى اللواء د. سعد الشهراني أننا نحتاج إلى (قرارات) حازمة لمكافحة الفساد، وإخراج الفاسدين من الحكومة، ومساءلتهم، ومحاسبتهم بحزم وعدالة ناجزة، وليس إجراءات تميّع القضية كما حدث في السابق... إذا وُجدت الإرادة سيقضي على الفساد.

الفساد في القطاع الأكاديمي: د. خالد الرديعان:

قد يستغرب بعضهم أن يحدث فساد في القطاع الأكاديمي؛ اعتقادًا منهم بأن القائمين على هذا القطاع هم من المثقفين، والتربويين، والأساتذة الذين يُعدّون قدوة لغيرهم، وأنهم وبحكم عملهم التربوي أبعد ما يكونون عن الفساد.

ولسوء الحظ ، فإن هذا القطاع قد طاله الفساد مثل غيره وذلك بعدة صور أعرض بعضها، وما أكتبه مبني على تجربة في العمل الأكاديمي لمدة تزيد عن خمس وثلاثين سنة، منها العمل في لجان القبول للدراسات العليا لمدة تقارب عشر سنوات.

الصورة الأولى:

الانتحال أو السرقة العلمية PLAGIARISM واحدة من صور الفساد الأكاديمي الأكثر شيوعًا؛ حيث يتم الاعتداء على أفكار الآخرين، وسرقة أعمالهم عن قصد أو جهلًا، بحيث ينسبها الباحث إلى نفسه، أو أنه لا يشير إلى المصدر عند الاقتباس منه أثناء إعداد البحوث أو رسائل الماجستير والدكتوراه. وقد اقترحت للحدّ من هذه الظاهرة أن تشتمل الصفحة الأولى لرسالة الماجستير والدكتوراه على صفحة تتضمّن تعهدًا أو قسمًا OATH من الباحث أو الباحثة أن هذا عمله، وأنه أشار بوضوح تام إلى المصادر التي أخذ عنها.. وهذا الإجراء متبع في الجامعات البريطانية. واقترحت كذلك صياغة نظام يقول بسحب الدرجة العلمية فيما لو أُكتشف انتحال سواء قبل جلسة المناقشة أو بعدها.. ويضمن هذا الشرط الحماية الفكرية للمؤلفات، ويحدّ بدرجة كبيرة من السرقة العلمية؛ وبالتالي الفساد في البيئة الأكاديمية.

الصورة الثانية:

من صور الفساد الأكاديمي المعروفة ظهور ما عُرف بالشهادات الوهمية والمزيفة أو الصادرة من جامعات غير معتمدة أكاديميًّا أو أنها ضعيفة.. وبعض هذه الجامعات غير موجودة أصلًا فهي مجرد مكتب تجاري، وختم رسمي، وحساب بنكي يقوم بعملية طباعة الشهادة وإرسالها لصاحبها بعد استيفاء الرسوم المالية المطلوبة.. ولتمرير العمل وإعطائه شرعية؛ فإن الختم قد يكون سليمًا بسبب فساد في مكان آخر. وقد أثار موضوع الشهادات الوهمية بلبلة بعد أن تولّاه أحد أعضاء مجلس الشورى السعودي؛ حيث كشف عددًا كبيرًا من المسؤولين الذين يحملون شهادات من جامعات وهمية أو غير معتمدة.

الصورة الثالثة:

من صور الفساد في البيئة الجامعية "الاختبارات المزورة"؛ حيث يزوّد الطالب بشهادة تفيد باجتيازه اختبار ما دون أن يكون قد درس. وأشهر اختبار يقع في هذه الدائرة هو اختبار التوفل TOEFL أو اختبار الإنجليزية كلغة أجنبية... وحقيقة، فإن الشركة الأمريكية التي تدير وتشرف على هذا الاختبار، والتي تقع في ولاية نيوجيرسي تتخذ احتياطات كثيرة للحدِّ من تزوير هذا الاختبار؛ وذلك بإعطاء رقم باركود للنموذج من خلال وكلائها، والجهات التي تعقد الاختبار في جميع الدول التي يُعقد فيها، وبأوقات محددة، وبشروط واحترازات كثيرة؛ ولكن أحيانا دون جدوى. يلجأ مزورو التوفل إلى نماذج قديمة من الاختبار، وإعادة طباعتها، وعمل رقم (باركود وهمي) عليها، ووضع صورة الممتحن والمعلومات المطلوبة، وإعطائه درجة الحدّ الأدنى للقبول في برامج الدراسات العليا... وهي تفعل ذلك؛ لإيهام من يطلع على الدرجات أن الاختبار صحيح، وأن الدرجة غير مبالغ فيها. وقد فطنت الجامعات السعودية إلى ذلك، من خلال الربط المباشر مع شركة التوفل في نيوجيرسي؛ بحيث تتحقّق من التزوير أو عدمه من خلال رقم الباركود... وهناك حالات مزورة لحاملي هذا الاختبار أفلتت قبل العمل بالإجراء السابق.

وتعقيبًا واستكمالًا لما تطرق إليه د خالد الرديعان عن الفساد الأكاديمي، أشارت د. طلحة فدعق إلى أن هناك أمورًا أخرى، منها ما يتعلق بالتشريعات والأنظمة التي يستطيع من يمتلك السلطة الالتفاف عليها وإعادة تقديمها بقراءة أخرى تمكّنه من الآتي:

1) الفساد في التعيينات وأيضًا التعاقدات. التعيينات علي الوظائف الأكاديمية، خصوصًا للمعيدين والمحاضرين تتم أحيانًا بطريقة بها انتقائية واستبعاد للعنصر المؤهل بطريقة تخدم أهداف معينة. وأيضًا التعاقد مع العنصر غير السعودي من أعضاء هيئة التدريس يتم بطريقة ملفتة؛ حتى امتلأ كثير من الأقسام منهم في ظلّ توفر المخرجات السعودية.

2)الفساد في الأداء الأكاديمي من بعضهم، حيث تتحول أقسام لها خطط دراسية ومقررات أكاديمية إلى مدارس يُلقن فيها الطالب أبجديات التعليم العام من مذكرات (ملازم بالتعبير الدارج) يُقال: إنها تختزل المقرر كاملًا، ثم نتساءل عن تدني المخرجات، وعن الذهنية التلقينية غير النقدية والتحليلية لطلابنا وطالباتنا، فماذا ننتظر منهم إذا كان ما قُدّم إليهم هو (بضاعة فاسدة أصلًا).

3)الفساد في الكادر الإداري والتنظيمي للمؤسسات الأكاديمية، بداية من الأقسام، إلى الكليات، إلى الجامعات في حد ذاتها. وهذه موجودة في بعض المؤسسات، ومن يحاول الإصلاح يُحارب ويُستبعد، وتُعرقل أموره بشتى الطرق.

هذا غيض من فيض، ويمكن تمريره ببساطة، وتبريره تحت مظلة لوي عنق اللوائح والتشريعات، وإعادة تأويلها بطريقة تخدم مصالح المستفيد.

الفساد: آليات التصدي ومعوقات المواجهة:

يرى د. حاتم المرزوقي أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لا بد أن تتولى وفق اختصاصها هذا الجانب، وأن تكون هيئة للسياسات والتشريعات، ولا تتولى - بل لا يجب - أن تتولى مهامًا تنفيذية، قد تنحرف بها إلى مهام جهات انعقد لها الاختصاص في هذا الجانب.

والفساد ظاهرة موجودة في جميع دول العالم، والفساد باقٍ لا يمكن القضاء عليه؛ لأنه متجدد؛ ولكن يمكن مكافحته لأن القوانين تتجدد، ومواجهته تكون في التطوير المستمر للتشريعات. والدول التي نجحت في تقليص أوجه الفساد أو التخفيف من آثارها؛ إنما كان بتشريع القوانين، ومتابعة تطبيقاتها، وتجديدها، وتطويرها بشكل مستمر.

ومكافحة الفساد تكون بالتنفيذ.. وتكون كذلك بوضع السياسات والتشريعات، ومراقبة تنفيذها. وكل جهة ينعقد لها اختصاص بما يتناسب وأهدافها التي أُنشئت من أجلها. ومن المهم ألا تختلط الأدوار وتتناثر المهام.

إن تطوير المنظومة التشريعية لمكافحة الفساد، وتعزيز مبادئ النزاهة؛ هو المنطلق لمواجهة هذا الملف.

ويرى د. عبد الله بن صالح الحمود أن المشكلة أن لدينا ثلاث جهات رقابية كبرى يُفترض أن تكون الحل الجذري، ليس لمكافحة الفساد؛ وإنما للقضاء نهائيًا على الفساد؛ بل وعدها مفردة من الماضي إذا ما تم تفعيل دورها وجرى تطبيق الأنظمة المرعية تجاه المفسد، وهي:

وفي تصوّر د. خالد الرديعان، فإن الفساد بنية فكرية ومتجذر في ثقافتنا بعدة صور.. الثورة على الفساد ثورة على الثقافة نفسها، فمن أين نبدأ؟... الفساد يقف خلف كثير من المشكلات التي تعوق تقدّم مجتمعنا... الفساد أشبه بالأخطبوط الذي يتمدّد فلا تستطيع الإمساك به.. وتكمن المشكلة في قضية شرعنة الفساد بمسميات غريبة، وأحيانًا براقة؛ بل إنه يتداخل أحيانًا مع منظومة القيم، بل ويعدّ أحد مكارم الأخلاق في بعض ممارساته.. والشواهد والأدلة على ذلك كثيرة.

يرتبط الفساد بصورة كبيرة بالاقتصاد الريعي، وهو ما يمكن ملاحظته بكل سهولة.. فالناس تسرق الدولة لمبررات كثيرة، وهو ما يجب مناقشته.

ويرى د. خالد بن دهيش أن الفساد لا يرتبط بنظام سياسي؛ بل يظهر عندما تكون الظروف مواتية له للظهور بدرجات متباينة، فالفساد ظاهرة دولية يظهر متى ما توفرت له أسباب الظهور، مثل:

إن الخطط التنموية الخمسية موجودة، والتخطيط الاستراتيجي اتجهت معظم القطاعات نحوه، وأجهزة الرقابة، والتحقيق، والمحاسبة، ومكافحة الفساد كلها موجودة منذ زمن، وتكمن المشكلة في التطبيق الصحيح، وفي الحاجة إلى حُسن اختيار القائمين على التنفيذ والتشغيل والمتابعة. كما أن توفر القدوة الصالحة له دور كبير في الالتزام بالعمل، والأمانة، ومخافة الله.

ويرى د. عبداللطيف العوين أن علاقة الثقافة التنظيمية مع انتشار الفساد علاقة عكسية، فكلما ارتفع مستواها؛ انخفض مستوى الفساد، حيث تبرز الشفافية، والوضوح، والعدالة، وعدم التفرد بالقرار، وعدم القدرة على مخالفة الأنظمة، وعدم تقديم المصالح الخاصة. وكذلك فإن المركزية في تطبيق النظام تساعد على نشر الفساد؛ إذ يشترى رضا صاحبها وفروعه .. وعلى سبيل المثال، فإذا كانت كافة مصالح الوزارات عند جهة معينة أو كافة مصالح المسؤولين لدى إدارة معينة في الوزارة نفسها؛ أصبح من الممكن التحكم في هؤلاء وهؤلاء.

ويرى د. حميد المزروع أن قانون الذمة المالية يعدّ أحد الأدوات المهمة في تخفيض الفساد المالي، خاصة إذا ما طُبّق بشكل عادل على جميع موظفي الدولة، وعلى وجه التحديد الوظائف التي تمارس إدارة أموال الدولة، أو تُشرف على مشاريعها؛ حيث يمكن رصد جميع الذمم المالية قبل، وخلال، وبعد ترك الوظيفة؛ ويعزز هذا من نظام الرقابة المالية على أملاك الدولة والمال العام.

وذهب أ. خالد الوابل إلى أنه لابد أن نغيّر مفرداتنا، ونكون صريحين مع أنفسنا؛ لأن الاعتراف بالمشكلة نصف الحل .. لابد أن نقول: إرهابيين بدلا من فئة ضالة، وأن نقول: مشاريع منهوبة بدلًا من مشاريع متعثرة، وأن نقول: المرأة شريك للرجل في هذا الوطن، بدلًا من الحديث عن "الضوابط الشرعية" في كل أمر يخصها.

وأوضح أ. يوسف الكويليت أن موضوع ملاحقة الفساد بدأت مع المرحوم الأمير مساعد بن عبدالرحمن وزير المالية، زمن المغفور له الملك فيصل، بمشروع من أين لك هذا؟ وتأسيس ديوانا المراقبة والمظالم والممثلين الماليين، ثم لاحقًا هيئات مكافحة الفساد، والغش التجاري، والتستر، وغيرها، وهذه البدايات المثالية شكلًا لا موضوعًا؛ لم تنتج عملًا مؤسسًا على الملاحقات القانونية؛ لضعف التشريع وتنفيذه.

ويعتقد د. زياد الدريس أن أكبر مشكلة تعرقل مكافحة الفساد هو " شرعنة " الفساد .. دينيًّا ونظاميًّا.

حين يشعر كثير من الراتعين في الفساد، بأنه لا يرتكب إثمًا؛ فإن استخدام الرادع الديني في المكافحة يصبح مُلغًى. وحين يشعر الفاسد بأنه لا يرتكب جرمًا أو اعتداءً على المال العام (الكافي للجميع!)؛ فإن استخدام الوازع الوطني يُصبح بلا جدوى!

ما الحل إذًا؟! لا حلَّ سوى وازع القوانين ورادع العقوبات.

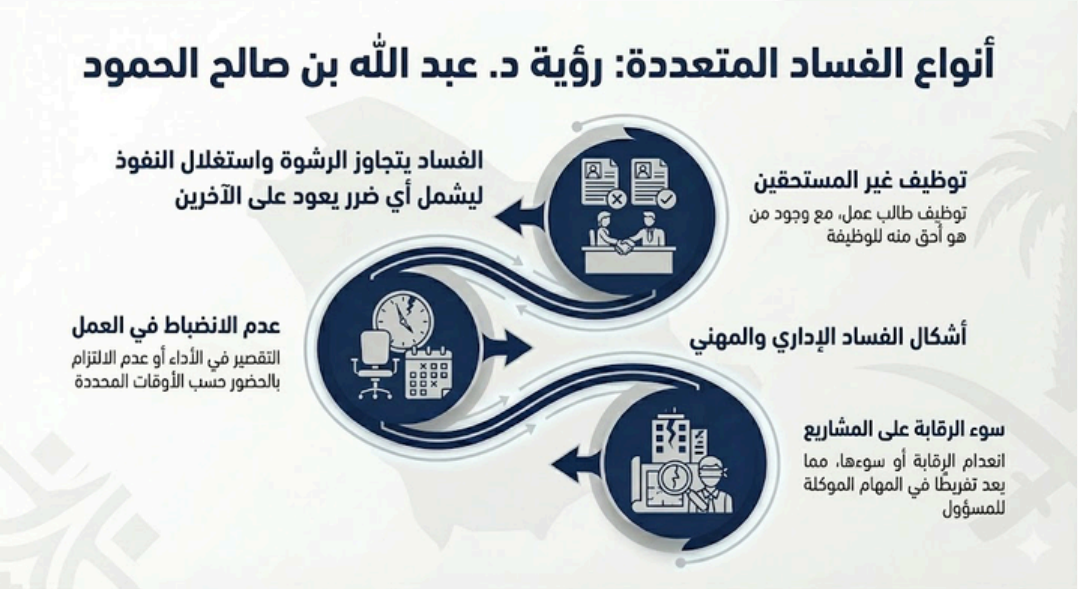

وأجزم في هذه المرحلة، أن تطوير التقنية الحاسوبية، ومن ثمّ تسخير التقنية في إنجاز كافة التعاملات الحكومية. بمعنى أن تتحول كافة الإجراءات الحكومية إلى ما يُسمّى (الحكومة الإلكترونية)؛ سوف يُسهم في التخفيف من حدة الفساد. بل أجزم أيضًا - وبمشيئة الله تعالى- أن الفساد لن يكون له وجود بيننا، مع وجوب ألا يكون هناك أي إجراء إلا من خلال التقنية العالية، وألا تُعطى صلاحية أي تعديل أو إضافة إلا من خلال مجموعة محددة في الجهاز المعني، ومن المشهود لهم بالأمانة والإخلاص.

ومن جانبه، قال د. مساعد المحيا: السؤال المهم: لماذا ينمو الفساد في المجتمع بكل صوره؟ هل ذلك بسبب غياب المحاسبة والشفافية .. أم هو سلوك اجتماعي وإداري يصل إليه كثيرون ممن لا ضمير لهم أو من لا يخافون الله؟

بمعنى: هل النفوس غالبها مهيئة للمشاركة في الفساد؛ ولكن لأنها لا تقدر لسبب أو لآخر تبدو أمينة وصادقة .. على طريقة المتنبي حين قال:

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعلة لا يظلم

نحن نختبر هذا في مدى حرصنا على أداء أعمالنا حين يغيب الرقيب، ومدى قيامنا بكل ما يُطلب منا.

نحن حين نطلب الواسطة في كل عمل مخالف للنظام، أو لنحصل على أمر لا نستحقه إلا بعد الانتظار الطويل؛ فنحن نمارس شكلًا من أشكال الفساد.

والمرء منا حين يمارس في العمل أعمالًا تخصّه وتخصّ بيته؛ فإنه يقتطع من ساعات العمل بضع ساعات ليهبها لنفسه .. وبالتالي فهو يمارس فسادًا.

وحين يستخدم أوراق الجهة، وأقلامها، ومركبتها في القيام بأعمال خاصة؛ فهو يمارس بعض أشكال الفساد.

وحين يتغيّب عن أداء عمله، أو القيام بما يُطلب منه دون سبب قاهر أو حاجة قائمة؛ فإنه يمارس فسادًا نوعيًّا وإداريًّا.

إذًا فالفساد نسبي، ويدور مع من يقوم به قدرة وعملًا ... وحين يرفض المجتمع ممارسة أشكال الفساد اليسيرة؛ فلن يحتفي يومًا بالفاسدين الكبار؛ بل سيرى أن ما يقوم به بعضهم من أعمال خيرية ما هي إلا جزء من سرقة عامة يتصدق بحفنة منها.

وأضاف د. عبداللطيف العوين جانبًا آخر إعلاميًّا، وهو ترسيخ يقين ما ليس حق لك بأنه حق لك، من خلال الأطروحات التي تتم دون التمعن في الأنظمة والحقوق؛ مما تزيد من الإصرار على أخذها ولو عن طريق الفساد والإفساد.

وكذلك فإن تعقيد الأنظمة وعدم وضوحها؛ يجعل هناك فرصة لتنوّع التفسير عند صاحب الصلاحية، وتسيير تلك الأنظمة حسب مصالحه عند الآخرين؛ بل أحيانًا المفاوضات على تبادل المصالح. وقبل ذلك كله ضعف الوازع الديني، ثم الوطني الذي يعزز قيم الإخلاص، والإيثار، والتعفف عن حقوق الآخرين وظلمهم، وعدم ربط ذلك بمنتهى الإنسان، وكيف أنه سيحاسب على كل صغيرة وكبيرة.

وقال د. حمزة بيت المال: إنه ليس من المناسب التوسع كثير في الماضي.. فهذا الجيل عليه مسؤولية تاريخية في مسيرة البلد التنموية.. يجب أن يستمر الضغط العام على مساعدة البلد لاستئصال هذه الآفة .. وأول جهد في هذا الاتجاه، التأكد من استكمال البيئة التنظيمية لمحاربة الفساد هو تطوير مفهوم تقارير التحري في الممارسة الإعلامية؛ لمساعدة المجتمع في الكشف عن ممارسات الفساد في المؤسسات العامة والخاصة.. فالإعلام مؤسسات مستقلة، ويمكنه مساعدة الجهات المنظمة للفساد في القيام بدورها.

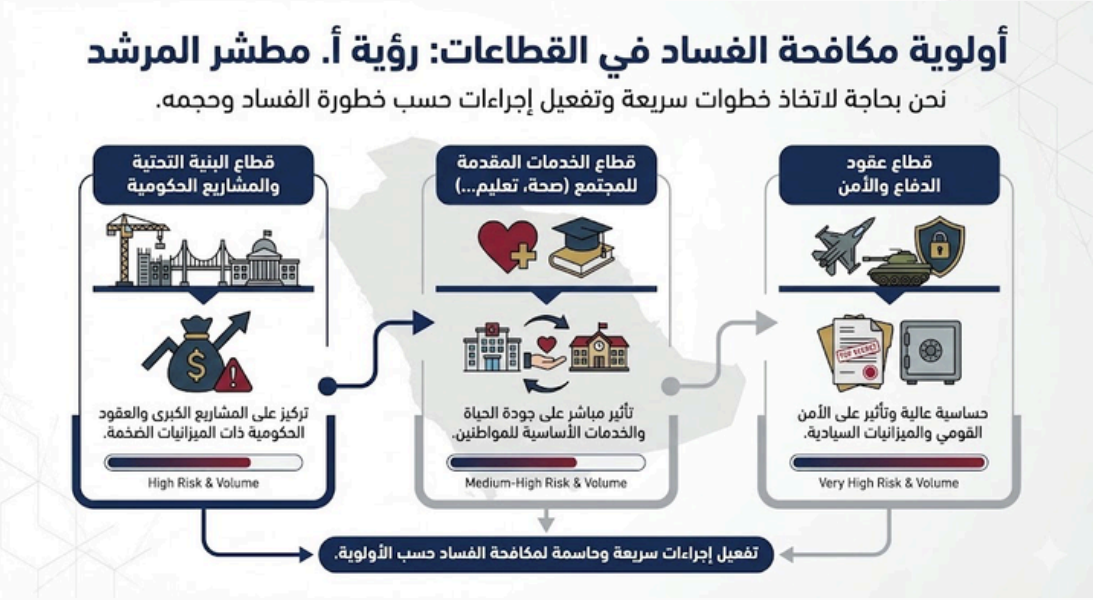

وفي كل المجتمعات هناك فساد، وأشخاص لديهم القابلية لتجاوز الأنظمة والقوانين .. لذلك يتم التركيز على الهياكل التنظيمية، وتطوير التشريعات وآليات العمل، وتوزيع المهام .. والهدف تطوير الأداء وتحقيق الأهداف + الحد من التجاوزات والهدر، بما في ذلك الفساد ... لماذا لا تصبح مسؤولية التنفيذ والإشراف في جميع المشاريع الحكومية مرتبطة بجهة واحدة؟

وذهب د. حاتم المرزوقي إلى أن مواجهة الفساد - باختصار- يكمن في التشريعات، ثم في مراقبة تطبيقاتها ومن يطبقها. يتحدّث الناس عن الفساد في أفعال غير مجرمة، وتتطلّب تعديلات في المنظومة التشريعية، وإغلاق الثغرات التي تنفذ منها هذه السلوكيات، ثم معالجة مستويات التنفيذ في الجهاز التنفيذي.

1- تطوير المنظومة التشريعية.
2- تفعيل دور أجهزة الرقابة الداخلية.
3- تفعيل الأجهزة الضبطية (تحويل الإدارة العامة للمباحث الإدارية إلى هيئة إدارية مستقلة، ويعقد لها الاختصاص في إجراءات الضبط والتحقيق).
4- تفعيل الرقابة السابقة (الممثّلين الماليين).
5- تفعيل الرقابة اللاحقة (ديوان المراقبة العامة).
6- تفعيل دور الرقابة التشريعية (مجلس الشورى).
7- تفعيل دور التوعية (الثقافة والإعلام).
8- تفعيل أدوات الحوكمة في القطاعين الحكومي والخاص. والأخير مهم، فقضايا الفساد في القطاع الخاص أعمق وأبعد تأثيرًا.
9- تفعيل دور التشريعات والسياسات، ومراقبة التطبيق (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد).

الإعلام ومكـافحة الفســاد: د. إبراهيم البعيز (*):

يتندر السعوديون في قنوات التواصل الاجتماعي بما تحرص الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على نشره في وسائل الإعلام عن حالات الفساد التي كشفتها، ولعل آخرها قضية تقشر الدهان في أحد مستشفيات وزارة الصحة؛ ويشير هذا بشكل أو بآخر إلى حالة من الإحباط الشعبي بما أنجزته الهيئة. وأنا هنا أشفق كثيرًا على الهيئة ومسؤوليها الذين ما زالوا يناورون في المنطقة الرمادية بين الرغبة والقدرة. فهم - بدون شك- راغبون وحريصون في جهودهم لإنجاز ما أُوكل إليهم من مسؤوليات، ويعملون بإخلاص على تحقيق ما جاء في الخطة الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، التي سبق إقرارها من مجلس الوزراء قبل قيام الهيئة بأربع سنوات؛ لكن في الوقت ذاته أشك في قدرتهم على ذلك. فالبيئة السياسية والتشريعية في المملكة لم تتوفر فيها بعد المقومات اللازمة التي تسمح للهيئة - أو حتى غيرها من المؤسسات الحكومية أو الأهلية-على القيام بذلك الدور؛ لذا لا يُفترض أن نستغرب إن سارعت الهيئة في النشر الإعلامي عن حالات هي أقرب إلى سوء الإدارة من أن تكون حالات فساد، ويبدو أن ذلك محاولة لتقديم أي منجز يُخفّف من عبء ذلك السقف العالي من التوقّعات لدى الشارع السعودي.

(*) أساس ومصدر المداخلة هي مقالة سبق وأن نشرها د. إبراهيم البعيز في الهتلان بوست، http://www.hattpost.com/?p=26943

الفساد، وما يترتب عليه من ضياع للمصالح والحقوق، ينمو ويترعرع في الملفات السرية، وخلف الأبواب المغلقة، وليس هناك من مؤسسة قادرة على كشف تلك الملفات وفتح تلك الأبواب دون أن يكون لها مستند قانوني يمنحها الشرعية، ويعطيها الآلية والإجراءات التنفيذية التي تمكّنها من تلك المهمة. ويظهر لي أن ذلك ما لم تسعَ إليه الهيئة، فكان بها أن عزمت على قطف ثمار لم تحرث لها أرضًا، ولم تزرع لها أشجارًا.

والتجارب العالمية – قديمها وحديثها – تشير إلى أن الإعلام هو المؤسسة القادرة على كشف تلك الملفات السرية، وفتح تلك الأبواب المغلقة. فالمؤسسات الإعلامية حين تتوفر لها بيئة تشريعية ناضجة، كان وما زال لها قصب السبق في هذا المضمار. والفساد ومظاهره مادة مثيرة لشهية الإعلام، فهو متعطش للكتابة عنها من منطلقات وطنية أو مهنية، أو حتى ربحية أحيانًا. والفساد مادة تتسم بالدرامية والإثارة، وهو ما يحرص عليه الإعلام دائمًا.

والإعلام – مجازًا –سلطة رابعة تتولى مسؤولية المراقبة للسلطات الثلاث الأخرى؛ لكن هذا الدور مرتبط بتوفر التشريعات والتنظيمات التي تضمّن له استقلاليته السياسية والاقتصادية. ويفترض في هذه البيئة أن تشتمل على قوانين ولوائح تنفيذية تضمن في الحد الأدنى:

- حرية الصحافة وحرية التعبير؛ بحيث لا تشمل قوانين العقوبات أو غيرها من القوانين الأمنية ما يحدّ من هذه الحرية، أو تتم معاقبة الصحفيين بناء عليها.
- معاملة الإعلام للمسؤولين والمؤسسات العامة والخاصة بوصفهم شخصيات عامة، يمكن النشر عنها بشفافية دون خوف من المساءلة القانونية بحجج التشهير وذرائعه.
- تمكين الصحفيين من الوصول إلى المعلومات العامة وفق إجراءات إدارية واضحة من حيث المدة والتكلفة.
- محاسبة المسؤولين في حالة الرفض – غير القانوني – للكشف عما يدخل في نطاق المعلومات العامة.
- عدم تلقي المؤسسات الإعلامية أو الصحفيين منافع (مالية أو أية امتيازات) تؤثر في أدائهم المهني.
- تفعيل الدور النقابي لهيئة الصحفيين، وبما يمكّنها من حماية منسوبيها من أية مساءلة تتعلق بأدائهم المهني.
- عدم إجبار المؤسسات الإعلامية والصحفيين بالكشف عن مصادرهم.

وحري بهيئة مكافحة الفساد أن تعمل على تعزيز البيئة التشريعية التي تمكّن وسائل الإعلام من العمل بفاعلية لمكافحة الفساد، وهذا الدور جاء على قائمة اختصاصات الهيئة التي أشار إليها الأمر الملكي بإنشاء الهيئة؛ حيث يتوجّب عليها المبادرة بمراجعة كافة الأنظمة والسياسات اللازمة لمنع الفساد ومكافحته. وسبق أن أكّدت الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة على "مبدأ الوضوح (الشفافية)، وتعزيزه داخل مؤسسات الدولة، عن طريق كفالة حرية تداول المعلومات عن شؤون الفساد بين عامة الجمهور ووسائل الإعلام".

الصحافة الاستقصائية ودورها في صناعة القرار والقضاء على الفساد: أ. مسفر الموسى:

إن أبرز ما يميّز الصحافة الاستقصائية عن الصحافة التقليدية، أنها لا تهتم بالعمل اليومي السريع الذي يتم في صالة الأخبار.. بل تذهب بعيدًا لتكتشف الحقائق التي يريد أصحاب المصلحة إخفاءها.. إذ لا تكتفي بنقل تصريحات المسؤولين، وإنما تبحث في أدائهم، وتستكشف ممارساتهم، وتدرس كل الوثائق المتعلقة بمشاريعهم.. حيث يشبه دي بورغ (De Burgh) العمل الاستقصائي بعمل المحقق، والمحامي، والمدقق المالي، والهيئات الرقابية؛ حيث يتعاملون جميعًا مع الوثائق، ويحللونها بشكل منظم؛ ليصلوا إلى النتائج، أو الحقائق، أو إلى الخطأ والصواب.

ويعدّ هنتر (Hunter) أحد ممارسي هذا النوع من الصحافة.. حيث كان يربط دائمًا بينها وبين قضايا الفساد عندما يصفها بأنها "تشمل كشف أمور خفية على الجمهور.. إما أخفاها عمدًا شخص ذو منصب في السلطة، أو اختفت صدفة خلف ركام فوضوي من الحقائق والظروف التي بات من الصعب فهمها".

وقد بدأت إرهاصات ظهور الصحافة الاستقصائية تتجلى في المجتمعات الغربية الديموقراطية في منتصف القرن التاسع عشر؛ بسبب زيادة معدل استقلالية الصحافة في ذلك الوقت.. إذ كانت الصحافة قبل هذا التاريخ، وتحديدًا في بدايات القرن 19 تصدر تحت تأثير مباشر من السلطة السياسية التي تأخذ منها الضرائب، وتسيطر على معلوماتها وتقيّد استقلاليتها.

وفي الخمسينيات من القرن ذاته ظهرت مجموعة من العوامل التي ساهمت في استقلالية الصحافة؛ حيث يبرز العامل السياسي بوصف الصحافة جزءًا من النضال المستمر في دعم الحرية.. كما يبرز العامل الاقتصادي في ظهور القوة المتزايدة للطبقات الاقتصادية داخل المجتمع الغربي، التي قاومت المحاولة المستمرة للطبقات السياسية في احتكار المعلومات من خلال دعم المؤسسات الصحافية وإنشائها.

وبدأت البذرة لظهور مؤشرات الصحافة الاستقصائية في عام 1853 من خلال صحيفة (The Time)، والصحافي الحربي وليام هاورد راسيل (William Howard Russell)، الذي ذهب لتغطية حرب القرم، واكتشف نقص العناية بالجنود البريطانيين، وضعف الرعاية الصحية التي تُقدّم إليهم.

ولم يكن تقرير راسيل اعتياديًّا في الصحافة آنذاك،، فوجوده في أرض المعركة ومعايشته لتفاصيلها؛ كان أمرًا مستحدثًا في أسلوب جمع المعلومات التي كانت قبل ذلك تُرسل إلى الصحيفة من قِبل المتحدثين الرسميين.. والأمر الأهم، أن تقرير راسيل كان مختلفًا في الاتجاه العام الذي كان يُحابي السلطة السياسية في مقابل البحث عن الحقيقة.. كانت نتائج تقرير راسيل باهرة؛ حيث ساهم في صناعة القرار السياسي من خلال مراجعة الحكومة لأحوال الجنود في الحرب.

ومع ذلك، فإن قصة وليام ستيد (W.T.Stead) في صحيفة بول مول جازيت (Pall Mall Gazette)؛ تبدو أول من مهّد لعهد الصحافة الاستقصائية في عام 1885... عندما أثارت إحدى منظمات حقوق الإنسان قضية بيع الفتيات القاصرات لأهداف ممارسة الدعارة.. استجاب وليام لهذه الدعوى، وقام بالتقصي من خلال أسلوب الملاحظة بالمشاركة.. ثم كتب قصته في خمسة أجزاء تحت عنوان: "لماذا لا تسمعون بكاء الضحايا".

بعد قصة وليام بدأت ملامح الصحافة الاستقصائية تتضح شيئًا فشيئًا.. وبدأ تأثيرها في الرأي العام يتصاعد.. الأمر الذي جعلها تُساهم في القرار السياسي من خلال ما يُعرف بأسلوب الحشد الجماهيري، والضغط على أصحاب القرار.

ففي أمريكا وفي بدايات الصحافة الاستقصائية .. نشرت أول صحيفة نقابية أمريكية تدعى مكلور (McClure) تقريرًا استقصائيًّا عن اختراق شركة ستاندرد أويل (Standard Oil) لقوانين الاحتكار الخاصة بشركات النفط .. ونُشر هذا التقرير في عام 1902 بواسطة الصحافية تاربل (Tarbell)، التي اكتسبت شهرة عالية من خلال جهدها الكبير في كشف تلاعب شركة ستاندرد أويل بعقود الامتيازات الممنوحة؛ الأمر الذي جعل الرئيس الأمريكي روزفلت يطلق مصطلح مكتشفي الفضائح (Muckrakers) على الصحافيين المشتغلين في هذا النمط الصحافي.

وفي الستينيات الميلادية من القرن الماضي بدأت الصحافة الاستقصائية تُشكّل تهديدًا صارخًا للعاملين في الحكومة وصنّاع القرار.. ليس بسبب التحري عن الواجبات والمسؤوليات العامة المناطة بهم فحسب.. وإنما عن طريق الدخول إلى عوالمهم الخاصة، وكشف أسرارهم، التي قد يكون لها أثر لاحق في الشأن العام.

وتبرز هنا قصة الصحافي بيتر إيرل (Peter Earle)، الذي اكتشف العلاقة الثلاثية بين وزير الحكومة ومستشار الحرب البريطاني جون بروفومو (John Profumo)، وجاسوس سوفيتي، وإحدى فتيات الدعارة.. هذه القصة التي نشرتها صحيفة (News of the World) عام 1963 استطاعت أن تكشف أن الوزير البريطاني كان على علاقة غرامية مع فتاة الدعارة، وأنه كشف لها بعض المعلومات العسكرية التي نقلتها بعفوية للجاسوس السري الذي استدرجها.

وتتواتر هنا الاستشهادات على قوة الصحافة الاستقصائية في فترتها الذهبية في تلك الحقبة، وقدرتها على اكتشاف قضايا الفساد والتلاعب .. بدأ من العمل الصحافي الذي اكتشف العلاقات المشبوهة لرئيس الوزراء البريطاني جيمس كالاهان.. وقضية الفساد في عقود البناء الصادرة عن مجلس واندسوورث.. وخرق العقوبات من قِبل شركة النفط بريتش بتروليوم في زيمبابوي.. وليس انتهاء بفضيحة ووتر جيت، التي جعلت من الرئيس نيكسون يطلق على الصحافيين الاستقصائيين (كلاب الحراسة) "Watchdog".

كانت الصدمة الكبرى للعاملين في الصحافة والمجتمع الغربي عندما نشر ستاركمان (Starkman) كتابه المعنون: بالكلاب التي لم تعد تنبح.. الذي اكتشف فيه ستاركمان حقيقة خفوت الصحافة الاستقصائية في أمريكا؛ بسبب بعض العوامل الاقتصادية والسياسية.. بنى ستاركمان فرضيته من خلال مراجعته لأشهر الصحف الاقتصادية في أمريكا، ومعها اكتشف أنه لا يوجد فيها عمل استقصائي تنبأ بالأزمة الاقتصادية الأمريكية عام 2008، ولم يكتب أحد عن العوامل المؤدية إلى الأزمة ولم يُحذّر منها.

وفي مجتمعنا السعودي تمامًا كما في المجتمعات ذات الأنظمة الشمولية.. لم تنتشر فكرة الصحافة الاستقصائية، ولم تتم ممارستها كما في النماذج العالمية السابقة. إذ لو أُتيحت الفرصة لهذا النمط الصحافي؛ لما احتاجت الحكومة لإنشاء هيئة مكافحة الفساد.

وتجربتي الشخصية مع فيلم (فقراء الوطن)؛ تعدُّ واحدة من الشواهد المحلية على صعوبة نشر هذا النوع من الأعمال في المؤسسة الإعلامية الرسمية.. بسبب نمط الملكية الذي يوجه صوت هذه المؤسسات لخدمة المصلحة الخاصة للمؤسسات التنفيذية.

بدأ صلاح الغيدان وعبدالرحمن الحسين وعبدالرحمن صندقجي يقدّمون نماذج جميلة للأفلام الوثائقية الاستقصائية.. ولكنها في مجملها يمكن وصفها بالأعمال الخفيفة، التي لا تستطيع أن تكشف حقائق الفساد العالقة.

كما أن صعوبة الوصول إلى المعلومات اللازمة لصناعة عمل استقصائي مكتمل الأدلة؛ يُعدُّ عائقًا أساسيًّا لانتشار هذا النمط ومحدوديته.. بالإضافة إلى أن الصحافيين أنفسهم في بعض الأحيان يقومون بدور الرقيب الذاتي، ويحرمون أنفسهم من مزاولة الصحافة الاستقصائية؛ خوفًا من العقوبات، أو لانجذابهم للسلطة أكثر من اهتمامهم بحقوق الجمهور، الذي يأتي حق المعرفة في مقدمتها.

وضعف التدريب على هذا النمط الصحافي أيضًا يعدّ من الأسباب المهمة التي أدّت إلى الإحجام عنه.

والخلاصة: أن الصحافة الاستقصائية المهنية والمقدرة للأبعاد السياسية والمصلحة العامة.. كانت ستحد من عمليات الفساد، وتغنينا عن بعض المؤسسات الرقابية.. افتحوا المجال للصحافة الاستقصائية؛ فهي السبيل الوحيد لفضح الفساد.

الفساد من منظور نفسي: د. على الحكمي:

في كتابه: تأثير إبليس: فهم كيفية تحوّل الناس الأخيار إلى أشرار، يقدم عالم النفس الأمريكي، فيل زمباردو تحليلًا متكاملًا لهذه الظاهرة، وتفسيرًا قائمًا على الأبحاث النفسية، التي كان هو من أوائل من عمل عليها في واحدة من أشهر التجارب النفسية، وهي تجربة سجن ستانفورد، التي تمكّن فيها من تحويل طلاب جامعيين عاديين إلى سجانين يقومون بتعذيب زملائهم الذين وضعتهم التجربة بوصفهم سجناء.

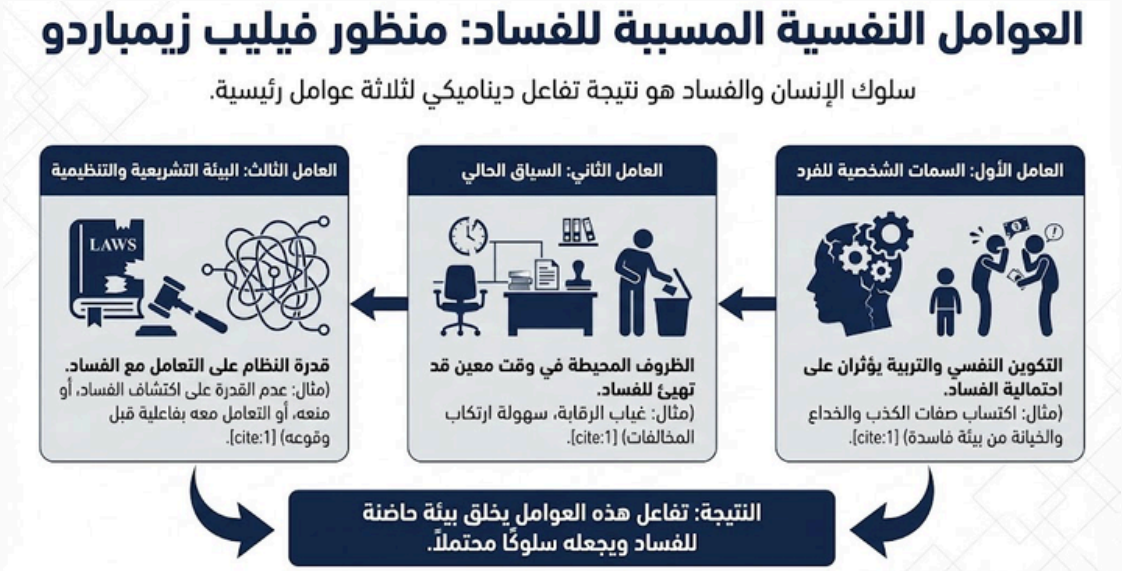

ويؤكّد زمباردو أن المؤثرات في السلوك متعددة، ولفهم أسبابه لا بد أن نركّز على هذه الجوانب مجتمعة، لا أن نركّز على أحد الأسباب ونغفل الأخرى.

ومن هنا؛ فإن أي برنامج وقائي من الفساد يجب أن يهتم بالسمات الشخصية للمسؤول نفسه؛ بحيث يتسم بالنزاهة والصدق والعفة؛ ولكن هذا لا يكفي لضمان عدم وقوعه في الفساد، فوجوده في سياق ينتشر فيه الفساد قد يدفعه - بقصد أو بغير قصد – إلى ممارسته، وللحصول على تبريرات يقنع بها نفسه، مثل أن الجميع يفعل ذلك، أو أي تبريرات أخرى توفّر له الراحة النفسية، وتُخلّصه من التناقض بين السمات التي لديه والقيم التي يعتنقها، وبين سلوك الفساد الذي اقترفه.

وأحيانًا أخرى قد يكون المسؤول نزيهًا، والسياق والبيئة من حوله لا تدفع في اتجاه الفساد؛ ولكنه يلاحظ أن الإجراءات التنظيمية ليست صارمة بشكل كافٍ، فيعتقد أن تصرّفات معينة مسموح بها أو مغضوض الطرف عنها؛ بسبب غياب البيئة التشريعية والبنى التنظيمية الصارمة.

تجارب دولية في مجال مكافحة الفساد:

رؤية البنك الدولي: أ. خالد الوابل:

تطرّق أ. خالد الوابل إلى ست استراتيجيات لمكافحة الفساد من البنك الدولي، بالرجوع إلى موقع البنك الدولي عبر الرابط (http://blogs.worldbank.org/futuredevelopment/ar/node/122) ، حيث تضمّنت الإشارة إلى أن خيارات الإصلاح المتاحة أمام الحكومات للحدّ من الفساد والتخفيف من آثاره، تتضمّن:

1- دفع أجور كافية لموظفي الخدمة المدنية:

سواء حصل موظفو الخدمة المدنية على أجر ملائم أو يقلّ كثيرًا عما يستحقونه؛ فإن ذلك يؤثر في الدوافع والحوافز. وإذا كانت الأجور في القطاع العام منخفضة جدًّا، فقد يجد الموظفون أنفسهم تحت ضغط لتكملة دخولهم بطرق "غير رسمية". وقد قام فان ريجكيغم وويدر (2001) (e)بإجراء بعض الأبحاث التجريبية التي أوضحت في عينة من البلدان الأقل نموًّا أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الأجور في القطاع العام وتفشي الفساد.

2-خلق الشفافية والانفتاح في الإنفاق الحكومي:

يمثّل كل من الدعم، والإعفاءات الضريبية، والمشتريات العامة من السلع والخدمات، والتسهيلات الائتمانية الميسرة، والمخصصات خارج الموازنة، التي تخضع لسيطرة السياسيين؛ عناصر للطرق المختلفة التي تدير بها الحكومات الموارد العامة. وتجمع الحكومات الضرائب، وتلجأ إلى أسواق رأس المال لجمع الأموال، وتحصل على مساعدات خارجية، وتضع آليات لتخصيص هذه الموارد؛ بغرض تلبية احتياجات متعددة. وتقوم بعض البلدان بذلك بطرق شفافة نسبيًّا، وتبذل جهودًا؛ لضمان استخدام الموارد لخدمة المصلحة العامة. وكلما كانت العملية أكثر انفتاحًا وشفافية؛ قلّت فرصة وقوع المخالفات والاستغلال. ويقدّم كولييه (2007) (e) دليلًا مقنعًا على التأثير السلبي للأنظمة غير الفعالة لمراقبة الموازنة. كما أن قدرة المواطنين على فحص أنشطة الحكومة، ومناقشة مزايا السياسات العامة المختلفة له أثره. وفي هذا الصدد، فإن حرية الصحافة، وانخفاض مستوى الجهل، بالمثل؛ سيشكّلان سياق الإصلاحات. وسواء كان بلد ما لديه مجتمع مدني نشط أم لا؛ فإن وجود ثقافة المشاركة يمكن أن يكون عنصرًا مهمًّا يدعم الاستراتيجيات المختلفة التي تهدف إلى الحدّ من الفساد.

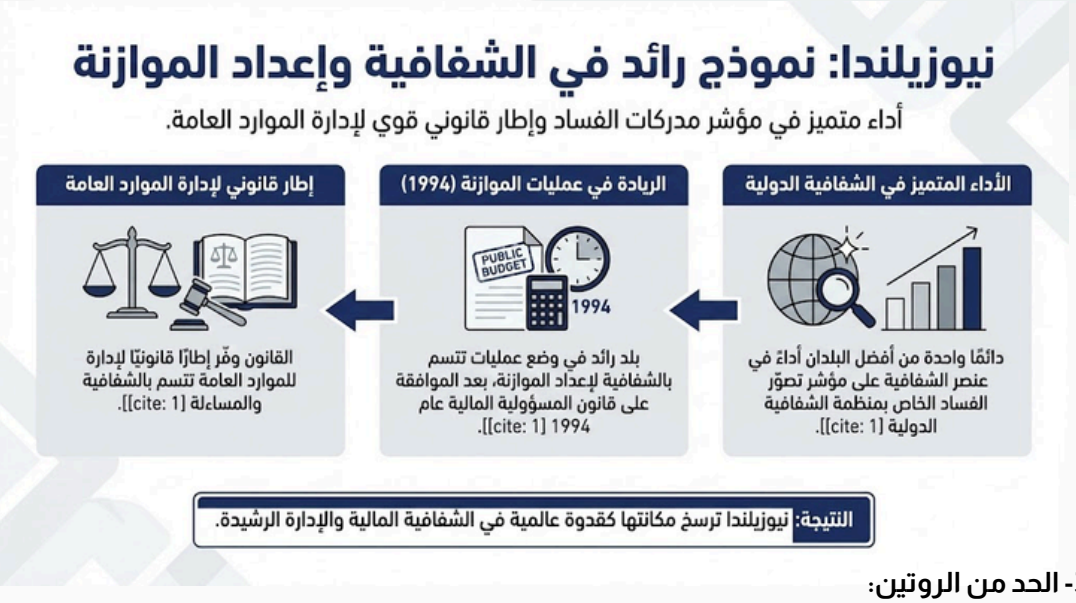

3- الحد من الروتين:

يشير الارتباط القوي بين انتشار الفساد ونطاق البيروقراطية كما حددتها - على سبيل المثال- مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال؛ إلى الرغبة في التخلص من العديد من اللوائح غير الضرورية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على المهام التنظيمية الأساسية للدولة. ولا تعدّ أنواع اللوائح الموجودة في العديد من البلدان – لبدء النشاط التجاري، وتسجيل الملكية، والمشاركة في التجارة الدولية، ومجموعة كبيرة غيرها من الشهادات والتراخيص - في بعض الأحيان مرهقة للغاية فحسب؛ بل إنها تشير أيضًا إلى أن الحكومات لم تقف مع نفسها غالبًا لمراجعة ما إذا كان الغرض الذي تم تطبيقها من أجله يتفق بأي شكل من الأشكال مع احتياجات الوقت الحاضر. ويشير روز أكرمان (1998) (e) إلى أن "النهج الأكثر وضوحًا هو ببساطة، التخلص من القوانين والبرامج التي تساعد على الفساد".

4- استبدال الدعم التنازلي المشوه بتحويلات نقدية موجّهة:

تُمثّل أنواع الدعم مثالًا آخر على كيفية تشويه السياسات الحكومية الحوافز، وإيجادها فرصًا للفساد. ووفقًا لدراسة لصندوق النقد الدولي (2013)(e)؛ فإن دعم المستهلك في مجال منتجات الطاقة يصل إلى نحو (1.9) تريليون دولار سنويًا، أي ما يعادل نحو (2.5) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أو (8) في المائة من العائدات الحكومية. ويُوزّع هذا الدعم بشكل تنازلي جدًّا، يُوزّع ما يزيد على (60) في المائة من إجمالي الفوائد على أغنى (20) في المائة من الأسر بالنسبة للبنزين.

ويمكن لإلغاء هذا الدعم أن يؤدي إلى خفض كبير في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتحقيق آثار إيجابية أخرى غير مباشرة. ويؤدي الدعم غالبًا إلى التهريب، ونقص المعروض، وظهور أسواق سوداء. وإذا وضعنا جانبًا مسألة تكلفة الفرصة البديلة (ما هو عدد المدارس التي يمكن بناؤها بتكلفة دعم الطاقة عن مدة سنة واحدة؟)، والآثار البيئية المرتبطة بالأسعار المنخفضة بشكل مصطنع؛ فإن أنواع الدعم يمكن في كثير من الأحيان أن تضع الحكومة وسط نظم مولدة للفساد. والأفضل من ذلك استبدال أنواع الدعم التنازلية بتحويلات نقدية موجهة.

5- عقد اتفاقيات دولية:

لأن الفساد في الاقتصاد المعولم له بُعد عابر للحدود على نحو متزايد؛ فإن الإطار القانوني الدولي لمكافحة الفساد؛ يُشكّل عنصرًا أساسيًّا ضمن الخيارات المتاحة أمام الحكومات. وقد تحسّن هذا الإطار بشكل كبير خلال العقد الماضي. وبالإضافة إلى اتفاقية مكافحة الرشوة التي اعتمدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (e) حيّز التنفيذ عام 2005. وفي أواخر عام 2013 صُدّق عليها في الغالبية العظمى من البلدان الموقعة عليها، والبالغ عددها (140) بلدًا. وتُمثّل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أداة واعدة؛ لأنها تُقدّم إطارًا عالميًّا يشمل الدول المتقدمة والنامية، وتغطي مجموعة واسعة من المواضيع، بما في ذلك الفساد الداخلي والخارجي، والابتزاز، والتدابير الوقائية، وأحكام مكافحة غسيل الأموال، وقوانين تضارب المصالح، ووسائل استرداد الأموال غير المشروعة المودعة من قِبل المسؤولين في بنوك خارجية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. ولأن الأمم المتحدة ليست لديها صلاحيات تنفيذية؛ فإن فعالية الاتفاقية بوصفها أداة لردع الفساد؛ ستعتمد إلى حد كبير على وضع آليات رصد وطنية كافية لتقييم مدى امتثال الحكومات لبنود الاتفاقية.

ورأى بعضهم (هينمان_وهيمان) (2006)(e) أن إتباع نهج قابل للتنفيذ بشكل أكبر في مجال مكافحة الفساد؛ قد يتضمّن تنفيذ قوانين مكافحة الفساد بمزيد من الشدة في البلدان الأربعين التي وقّعت على اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الرشوة. وتحتاج الحكومات إلى أن تكون أكثر استباقية في تضييق الخناق على الشركات في البلدان الأعضاء في اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تستمر في رشوة المسؤولين الأجانب. وفي إطار جهودها الرامية إلى حماية المصالح التجارية للشركات الوطنية، تقوم الحكومات في بعض الأحيان بحماية الشركات من ضرورة الامتثال لقوانين مكافحة الفساد؛ في محاولة غير سديدة لعدم الإضرار بموقفها في مواجهة منافسيها في بلدان أخرى.

ولا ينبغي تبني النهوض بالتجارة بوصفه سببًا لعرقلة مكافحة الفساد. وما تزال الحكومات تعاني من ازدواجية المعايير؛ حيث تُجرّم الرشوة في الداخل؛ ولكنها غالبًا ما تنظر إلى الأمر بطريقة أخرى عندما يتعلّق برشوة مسؤولين أجانب في بلدان غير أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

6- نشر التكنولوجيا الذكية:

كما تتيح التشوهات التي تتسبّب فيها الحكومات العديد من الفرص للفساد؛ فإن الاتصال المباشر المتكرر بين المسؤولين الحكوميين والمواطنين يمكن أن يفتح الباب أيضًا أمام المعاملات غير المشروعة. وتتمثّل إحدى طرق معالجة هذه المشكلة في استخدام التكنولوجيا المتاحة بسهولة؛ لتشجيع وجود علاقة تتسم باستقلالية أكبر بين المسؤولين والمجتمع المدني؛ وفي هذا الصدد فقد أثبتت الإنترنت أنها أداة فعّالة للحدّ من الفساد(أندرسون وآخرون، 2011 (e) . وفي بعض البلدان، حقق استخدام برامج الإنترنت لتسهيل تعامل الحكومة مع المجتمع المدني ومجتمع الأعمال نجاحًا كبيرًا في مجال تحصيل الضرائب، والمشتريات العامة، والتغلب على الروتين. وربما يرتبط أحد أهم المصادر الخصبة للفساد في العالم بأنشطة المشتريات العامة. ويمكن أن يكون حجم مشتريات الدولة من السلع والخدمات ضخمًا؛ حيث يتراوح في معظم البلدان بين (5 و10) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولأن ترسية العقود يمكن أن ينطوي على قدر من السلطة التقديرية البيروقراطية؛ ولأن معظم البلدان لها تاريخ طويل في مجال الكسب غير المشروع، والعمولات، والتواطؤ في المشتريات العامة؛ فقد اختار عدد متزايد من البلدان تطبيق إجراءات تضمن مستويات كافية من الانفتاح، والمنافسة، وتكافؤ الفرص أمام المورّدين، وإجراءات عطاءات واضحة تمامًا..إلخ.

وشيلي إحدى البلدان التي استخدمت أحدث التقنيات؛ لإيجاد أحد أكثر نظم المشتريات العامة شفافية في العالم. وقد دُشّن موقع "شيلي كومبرا" عام 2003، وهو نظام إلكتروني عام للمشتريات والتوظيف مفتوح أمام الجمهور، يعتمد على برنامج على الإنترنت. وقد اكتسب سمعة عالمية في مجال التميز، والشفافية، والكفاءة. ويخدم النظام الشركات والمؤسسات العامة، وكذلك الأفراد من المواطنين، كما أنه - إلى حدٍّ بعيد- أكبر موقع للتعاملات بين الشركات في هذا البلد، ويضم (850) مؤسسة لها أنشطة مشتريات. وفي عام 2012، أكمل مستخدمو الموقع (2.1) مليون عملية مشتريات، وأصدروا فواتير بقيمة (9.1) مليار دولار. كما أنه كان محفزًا لاستخدام شبكة الإنترنت في جميع أنحاء البلاد.

وقد تمثّلت الفلسفة الكامنة وراء العديد من التدابير التي تم مناقشتها أعلاه، والرامية إلى مكافحة الفساد؛ في القضاء على فرص الفساد عن طريق تغيير الحوافز، من خلال سدّ الثغرات، والقضاء على القواعد التي تنطوي على مفاهيم خاطئة تشجّع على السلوك الفاسد. ولكن من المرجح أن يكون النهج الذي يركّز فقط على تغيير القواعد والحوافز مصحوبًا بعقوبة مشددة على نحو كافٍ في حالة خرق القواعد، أكثر فعالية بكثير إذا كان مدعومًا أيضًا بجهود لدعم الأساس الأخلاقي للسلوك الإنساني. وسوف نوجّه اهتمامنا إلى ذلك في مدونة أخرى في المستقبل.

تجربة مصرفية لمكافحة الفساد: أ. مطشر المرشد:

أوضح أ. مطشر المرشد أن مشكلة الفساد تعامل معها العالم من خلال التطبيق الصارم للحوكمة ومعايير الإفصاح .. وهناك تطوير مستمر لآليات العمل والرقابة؛ للحدّ من الثغرات التي تنتج مع التطورات وتوسّع مهام المنشآت.

مثلًا عام 1991م استطاع مصرفي بريطاني اسمه نك ليسون إخفاء عمليات بيع وشراء عقود مشتقات بطرق مبتكرة .. وحين أُكتشف قامت اليابان، وبريطانيا، وأمريكا، وفرنسا بإجراء تعديلات على هيكل الإدارات المالية، وفصلت بين مهام أخذ قرار البيع والشراء، وبين القيام بالدفع أو الاستلام مقابل عمليات البيع والشراء. وأُستحدثت مناصب ومسؤوليات تهدف إلى الحدّ من التجاوزات مستقبلًا: مدير مخاطر، ومدير التزام، وتطبيق.. إلخ .. وتجارب العالم ثرية بهذا الخصوص، ويتم تطوير آليات المراقبة والإشراف، وأيضًا هيكلة الإدارات في كل مرة يُكتشف بها اخترق أو عملية فساد.

وفي النواحي التعاقديّة غير المالية هناك إشراف مستمر، من خلال إجراءات دفع الضرائب؛ حيث يقومون بالتركيز على ملفات المسؤولين في القطاع العام، خاصة المشرفين على المشاريع الكبيرة، وكذلك الخدمية.

تجارب دولية في مجال مكافحة الفساد (مدخل إعلامي اتصالي): د. عبدالله بن ناصر الحمود

1. تجربة مكتب التحقيقات في وقائع الفساد في سنغافورة (CPIB) Corrupt Practices Investigation Bureau

تحتّل سنغافورة مركزًا متقدمًا على سلم الشفافية الدولية؛ يجعل من الوقوف على تجربتها في مكافحة الفساد أمرًا بالغ الأهمية. وتعود تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد إلى العام 1952، عندما أُنشئ مكتب التحقيقات في وقائع الفساد بوصفه هيئة مستقلة تستمد شرعيتها القانونية من قانون مكافحة الفساد Prevention of Corruption Act (Chapter 241). ويتبع مدير المكتب رئيس وزراء سنغافورة تبعية مباشرة، ويرفع إليه التقارير، ويتلقّى منه التعليمات بشكل مباشر. وتتلخص المهمة الرئيسة للمكتب في محاربة الفساد عبر إجراءات سريعة، وفاعلة، وحازمة؛ ولكنها عادلة في الوقت ذاته. Combat Corruption through Swift and Sure, Firm but Fair Action

وقد أتاح الاطلاع على تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد استخلاص الملاحظات التالية:

- **أولًا**: تنبني السياسة الإعلامية للمكتب بشكل أساسي على توعية الجمهور بمظاهر الفساد المختلفة، والوقوف على بعض الإجراءات الوقائية Preventive Measures ؛ للحدّ من انتشار هذه الظاهرة منها، مثلًا تزويد الموظف العام بقائمة من الأفعال التي ينبغي عليه تجنبها، وتلك التي يجب عليه اتباعها"A list of "Dos" for public officers and a list of "Don't" ؛ كي يتفادى ارتكاب أي مظهر من مظاهر الفساد. وقد أفرد المكتب قسمًا مستقلًا بهذا الخصوص يُعنى بتثقيف المجتمع Education، وإلقاء الضوء على بعض الاعتبارات الاستراتيجية Strategic Considerations ، التي ينبغي على الجماهير إدراكها جيدًا، منها مثلًا توضيح أن الحكومة في سنغافورة لديها من الإرادة السياسية الحازمة بما يكفي لتطبيق قوانين مكافحة الفساد، ومعاقبة المتورطين فيه مهما ارتقت درجاتهم الوظيفية.
- **ثانيًا**: يقدّم الموقع الإلكتروني للمكتب خدمات تثقيفية تفاعلية، يتم من خلالها اختبار مستوى معارف الزائرين بمظاهر الفساد وطرق مواجهته، منها مثلًا نافذتا الأسئلة التفاعلية Interactive Quiz ، والألعاب التفاعلية Interactive Game، إضافة إلى العديد من الخدمات الإلكترونية الأخرى E Services التي يتيحها الموقع، كالاشتراك في محادثات جماعية Prevention Talks حول ظاهرة الفساد بين أطراف ينتمون إلى القطاع العام أو الخاص. كما يتيح الموقع خدمات إلكترونية أخرى، كالمنشورات Publications، والخطابات Speeches، والعروض التقديمية Presentations ذات الصلة بظاهرة الفساد.

- **ثالثًا**: لعل أهم ما يميّز الموقع الإلكتروني للمكتب، حملات التوعية الوقائية المصورة Corruption Prevention video clips التي يتيحها الموقع لزائريه. ويلاحظ الزائر أن هذه الحملات قد تم صياغتها بطريقة غاية في الاحترافية والجاذبية من حيث الشكل والمضمون.
- **رابعًا**: في إطار السعي لإشراك المواطنين العاديين في مكافحة الفساد، تتبنى السياسة الإعلامية للمكتب في أحد أوجهها على تقديم خدمات إلكترونية سهلة الاستخدام؛ تمكّن المواطنين من الإبلاغ عن وقائع فساد عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، دون خشيتهم من التعرض إلى المساءلة القانونية. ويروّج الموقع في هذا الإطار لحملة إعلامية ترفع شعار: مواطن شريف يعني أمة شريفة A Clean People .. A Clean Nation.

مخلص تجربة سنغافورة

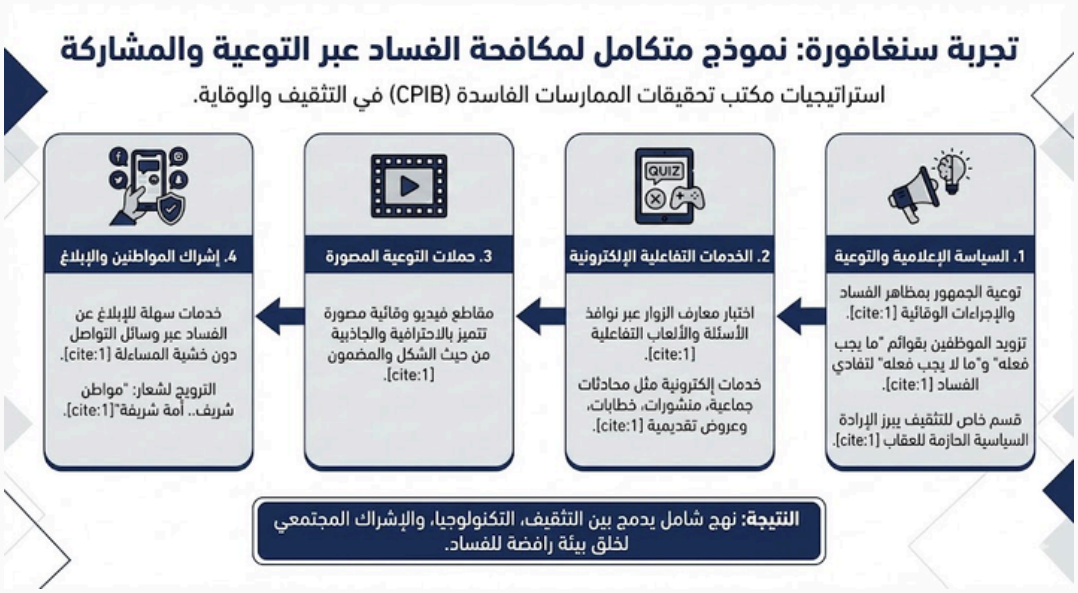

2.تجربة اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد (MACC) Malaysian Anti-Corruption Commission

مع أن ماليزيا تحتلُّ مركزًا متأخرًا نسبيًّا على مقياس الشفافية الدولية؛ حيث تحتلّ المرتبة رقم (60) عالميًّا؛ لكن تجربتها في مكافحة الفساد تجربة تستحق الدراسة؛ وهو ما دفع الشبكة العربية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد إلى دعوة أعضائها للاستفادة من التجربة الماليزية في اجتماعها الثاني، وهو ما أكّد عليه القرار 1/2010 (بند رقم 11) من ضرورة " أخذ العلم بالمبادرة الماليزية الخاصة بتنمية قدرات الجهات المعنية بمكافحة الفساد في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، والتعبير عن رغبة أعضاء الشبكة بإطلاق التعاون مع أكاديمية مكافحة الفساد الماليزية المعنية بتنفيذ هذه المبادرة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتوجيه وحدة الدعم الإقليمية إلى العمل من أجل مساندة أعضاء الشبكة العربية؛ للاستفادة من الخدمات التدريبية المهمة التي تقدّمها هذه المبادرة".

وقد أُنشئت اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد بموافقة من البرلمان الماليزي عام 2009؛ لتحل محل الوكالة الماليزية لمكافحة الفساد(Anti- Corruption Agency (ACA، الذي يعود تاريخ إنشائها إلى العام 1973، وهو ما يعني أننا إزاء تجربة ثرية في مكافحة الفساد تمتد عبر ما يقرب من أربعة عقود. وفي إطار السعي إلى الوقوف على أهم ملامح هذه التجربة، وتحديدًا فيما يتصل بالشأن الإعلامي؛ أفضى الاطلاع على المعطيات المتاحة حول التجربة الماليزية إلى الخروج بالنتائج التالية:

أولًا: يبدو واضحًا أن السياسة الإعلامية للجنة الماليزية لمكافحة الفساد إنما تقوم في المقام الأول على إشراك المواطنين وحثّهم على مكافحة الفساد؛ وهو ما يتضح ابتداء من خلال المقولة الرئيسة التي يتضمنها البانر الرئيس للموقع الإلكتروني للجنة، الذي يذكّر الماليزيين بأن مشاركتهم في مكافحة الفساد هي الضامن الحقيقي الذي من شأنه أن يحدث الفرق You Can Make a Difference.. Fight Corruption. وإضافة إلى ذلك، فقد تحدّدت وظيفتان (السادسة والسابعة) من أصل سبع وظائف أوكل للجنة تنفيذها للحديث حول:

- تثقيف الجماهير بآليات مكافحة الفساد To educate the public against corruption
- العمل على كسب الدعم الشعبي وتعزيزه لمكافحة الفساد To enlist and foster public support against corruption

ولتحويل هذه الوظائف إلى برامج عملية أنشأت اللجنة قسمًا مستقلًا يُعنى بالتثقيف المجتمعي Community Education Division من بين ثلاثة عشر قسمًا آخر تُشكّل معًا الأقسام الرئيسة للجنة.

ثانيًا: يلاحظ أن ثمة اهتمامًا ملحوظًا أولته اللجنة بضرورة توظيف مختلف وسائل الإعلام المتاحة؛ لزيادة الوعي الجماهيري لمكافحة الفساد، وهو ما انعكس بشكل مباشر في استراتيجية تعزيز مكافحة الفساد Fortification Strategy التي تتبناها اللجنة؛ إذ أكّدت خلالها على ضرورة بناء تحالفات قوية مع وسائل الإعلام؛ بهدف رفع مستوى وعي الجماهير بمخاطر الفساد، وحثّهم على مقاومته.

ثالثًا: في محاولة لاختبار مستوى مصداقيتها، وعملًا بمبدأ الشفافية الذي تنادي به؛ صمّمت اللجنة استطلاعًا للرأي على موقعها الإلكتروني، يقيس اتجاهات الجمهور نحو ما إذا كانوا يشعرون بأن اللجنة ذاتها تتمتّع بالحرية والاستقلالية في أداء مهمتها في مكافحة الفساد أم لا. وقد عمدت اللجنة إلى نشر نتائج هذا الاستطلاع بشكل فوري ومستمر على موقعها الإلكتروني؛ وهو ما يعد محاولة جادة لتطبيق معايير الشفافية والمصداقية، وتقييم الأداء الذاتي من قِبل اللجنة.

رابعًا: تُقدّم اللجنة نموذجًا رائدًا في كيفية إشراك أعضاء المجتمع المدني في مهمتها للقضاء على الفساد في ماليزيا، من خلال تصميم موقع إلكتروني تفاعلي شديد الاحترافية يتم تحديثه ـ على مدار الساعة ـ بكافة المستجدات، والأخبار، والمؤتمرات، وقواعد البيانات، والتقارير السنوية، والفعاليات ذات الصلة بمكافحة الفساد. كما يتيح الموقع لمرتاديه إمكانية الإبلاغ عن وقائع فساد عبر مواقع التواصل الاجتماعي الإلكتروني المختلفة، إضافة إلى الدخول في مناقشات جماعية مع ضيوف هذه المواقع حول سبل مكافحة الفساد، وجعل ماليزيا مجتمعًا خاليًا من كافة أشكال الفساد.

خامسًا: إضافة لاهتمامها الملحوظ بالمكون الإعلامي وتوظيفه على النحو الأمثل؛ لزيادة وعي الجماهير بضرورة مكافحة الفساد؛ أظهرت اللجنة اهتمامًا مماثلًا بالجانب العلمي الأكاديمي الممنهج، من خلال حرصها على عقد مؤتمر علمي سنوي يناقش ظاهرة الفساد، ويستعرض الطرق العلمية الحديثة لمقاومته. وإضافة إلى ذلك، فقد خصّصت اللجنة نوافذ إلكترونية مستقلة على موقعها الإلكتروني؛ من شأنها زيادة الوعي العلمي للجماهير، منها على سبيل المثال ما يمكّن الجماهير من الاطلاع على الأوراق البحثية، والمراجع الأكاديمية، والمقالات العلمية المتخصصة Selected Article، والإحصاءات ذات الصلة بالموقوفين على قضايا فساد Arrest Statistics، والقضايا المنظورة أمام المحاكم Court Case ، وغيرها من النوافذ الإلكترونية التي تعالج ظاهرة الفساد من منظور علمي أكاديمي.

ملخص تجربة اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد

3.تجربة الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد:

تُعدّ الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد مؤسسة عربية تأسست في عمّان عام 2008. وتتشكّل الشبكة في الأساس من مؤسسات رسمية عربية تُعنى بمكافحة الفساد من مختلف الدول العربية، إضافة إلى بعض الجهات الأخرى غير الحكومية، كأعضاء المجتمع المدني، والبرلمانيين، والقطاع الخاص. والغرض العام للشبكة كما ورد في المادة الثانية من وثيقتها التأسيسية (الغرض العام) هو:

"المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في المنطقة العربية، من خلال تأمين ملتقى إقليمي دائم للجهات الرسمية العربية المعنية، يتيح تبادل المعرفة، والخبرات، والتجارب فيما بينها، ويؤمّن إطارًا استراتيجيًّا لدعم الجهود الوطنية الهادفة إلى تطبيق المواثيق والاتفاقيات العربية والدولية ذات الصلة".

وفي إطار القراءة الموضوعية لكتاب المرجعية الخاص بالشبكة (نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد) ووثيقتها التأسيسية، وفي ضوء التحري عن طبيعة العمل الإعلامي واتجاهاته في الشبكة؛ أمكن الخروج بالملاحظات التالية:

أولًا: غلبة الجوانب التنظيرية والميل إلى الخوض في "ما ينبغي" على مخرجات العمل الإعلامي للشبكة على حساب الجوانب العملية، واستعراض الخبرات الميدانية في القضاء على الفساد ومحاصرته في أرض الواقع. ومن قبيل ذلك، نجد على سبيل المثال فصولًا كاملة تدور حول: "الفساد بين التعريف والواقع، وضرورة التصدي له"، و" لا صوت يعلو فوق صوت المواطن"، و"استراتيجيات مكافحة الفساد ..إطار تحليلي"، و"الفاعلون والآليات الدولية للنزاهة"، و"أخلاقيات الوظيفة العامة في مواجهة الفساد"، وغيرها من الأمثلة الدالة على ميل كتاب المرجعية للتنظير، وإن لم يخل الكتاب بالطبع من استعراض بعض الخبرات الواقعية.

ثانيًا: إيمانًا بأهمية الإعلام ودوره المأمول في مكافحة مظاهر الفساد في العالم العربي، أفرد كتاب المرجعية فصلًا مستقلًا بعنوان: "الحق في الوصول إلى المعلومات، ودور الإعلام في تعزيز الشفافية"، يدور حول قانون حرية تدفق المعلومات، وحق المواطن العربي في الوصول إلى المعلومات وتبادلها بحرية كاملة. وإضافة إلى ذلك، يناقش المقال دور وسائل الإعلام في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وتبدأ - وفقًا للكاتب- بتطوير مهارات القائمين بالاتصال، وتدريبهم على كيفية مكافحة الفساد إعلاميًّا ومهنيًّا، إضافة إلى اعتماد أدوات إعلامية لقياس مؤشرات الفساد، كالمراصد الإعلامية، فضلًا عن إجراء دراسات تحليلية واستطلاعات الرأي؛ بهدف توعية المواطن العربي بأشكال الفساد المختلفة ومظاهره. إضافة إلى ذلك، فقد ورد في الميثاق التأسيسي للشبكة (المادة 3: الأهداف الاستراتيجية)، ما يشير إلى أهمية دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد، من خلال "تطوير ركائز متينة وفعّالة لشراكة فعليّة ومنتجة مع هيئات المجتمع المدني، والإعلام، والقطاع الخاص، والبرلمانيين؛ بما ينسجم مع الأنظمة القانونية الداخلية للدول العربية".

ثالثًا: بالرغم من أهمية الإشارة إلى دور وسائل الإعلام في تعزيز الشفافية في كتاب المرجعية الخاص بالشبكة وميثاقها التأسيسي؛ لكن ذلك لم يُترجم إلى برامج عمل حقيقية في أرض الواقع فيما صدر عن الشبكة من قرارات خلال اجتماعيها اللذين عُقدا حتى الآن (الأول في الرباط عام 2009، والثاني في صنعاء عام 2010)؛ وهو ما يؤكد أن ثمة فجوة بين الأطر النظرية التي تتبناها الشبكة، وما تتخذه من إجراءات تنفيذية لمواجهة الفساد على أرض الواقع.

رابعًا: ثمة فجوة أخرى أظهرتها القراءة التحليلية للميثاق التأسيسي للشبكة وكتابها المرجعي، تتعلق بالإشارة المتكررة إلى ضرورة التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني، وإشراك الجماهير في الكشف عن مظاهر الفساد؛ لكن ذلك لم يصاحبه توظيف عملي لآليات واضحة المعالم تمكّن الجماهير من القيام بذلك في أرض الواقع.

خامسًا: قد تعزو هذه الفجوة بين ما تتبناه الشبكة من أطروحات ورؤى نظرية، وبين آليات تطبيقها في أرض الواقع؛ إلى هوية المنظمة ذاتها؛ بوصفها أول مؤسسة رسمية عربية تتشكّل بهذا الحجم لمكافحة الفساد على مستوى العالم العربي، وهي قضية بالغة الحساسية تُثير إشكالات ذات صلة بالسيادة الوطنية لكل دولة، وقواعد، وضوابط، وحدود التعاون المتاح في هذا الصدد.

4. تجربة منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد Transparency International (TI)

تعدُّ منظمة الشفافية الدولية من أكبر المنظمات الدولية العاملة في مجال مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة على مستوى العالم. وتتشكّل المنظمة في الأساس من هيئات المجتمع المدني ومؤسساته، تتوزّع مواقعها الجغرافية فيما يزيد عن (100) دولة من دول العالم. وقد أنشأت المنظمة في عام 1993 برؤية طموحة تسعى إلى إيجاد عالم خالٍ من الفساد، من خلال زيادة الوعي العالمي بمخاطر الفساد، والحدّ من حالة اللامبالاة والتسامح السائدة نحو مظاهر الفساد في الكثير من دول العالم. وتدعو المنظمة كذلك إلى تبني ممارسات عملية قابلة للتطبيق؛ من شأنها القضاء على الفساد. وتتيح القراءة التحليلية المتأنية للأدبيات المتاحة حول المنظمة الخروج ببعض الملاحظات العامة ذات الصلة بطبيعة عمل المنظمة، وسياساتها العامة، وتوجهاتها، وأدواتها الإعلامية، وهو ما نعرض له في النقاط التالية:

أولًا: انعكست هوية المنظمة بصبغتها العالمية بشكل واضح، ليس فقط من خلال طبيعة المضمون، والرؤية المتماسكة، والخبرات العريضة التي تطرحها للقضاء على الفساد؛ ولكن أيضًا من خلال طرائق تقديم (الشكل). وهذه الرؤية والخبرات في قوالب تفاعلية (مرئية، ومسموعة، ومقروءة) شديدة الدقة والاحترافية. ويتضح جليًّا أن مخرجات بهذا الشكل والمضمون قد توافرت لها خبرات عريضة من مختلف دول العالم؛ بما يتفق وطبيعة المنظمة بوصفها هيئة دولية.

ثانيًا: يمكن القول بأن أغلب المخرجات التي تطرحها المنظمة مخرجات عملية في الأساس، وليست مخرجات فلسفية أو تنظيرية، ويعني ذلك أن ثمة اهتمامًا متزايدًا من قِبل المنظمة بطرح الحلول والبدائل، واستعراض الخبرات العملية لمكافحة الفساد في أرض الواقع، دون الخوض في إشكالات نظرية وفلسفية حول ماهية الفساد، وأسبابه، وجذوره التاريخية. ومما يؤكد صحة هذا القول المقولة الرئيسة للمنظمة التي تحثّ الجماهير على القيام بأفعال إيجابية، يقضون بها على أشكال الفساد المختلفة بوصفها تدمر الحياة "Corruption Ruins Lives. Take Action. Fight Back".

ثالثًا: تبنى السياسة الإعلامية للمنظمة على عقيدة راسخة تؤمن بأن المجتمع/الناس/ الجماهير شريك حقيقي وفاعل في التصدي للفساد بأشكاله المختلفة. شريك يعدّ الوسيلة والغاية في آن. فهم من جهة، الوسيلة التي تتصدى من خلالها المنظمة لكافة أشكال الفساد ومظاهره عبر الجهود المنظمة التي تدعوهم إلى القيام بها. وهم - من جهة أخرى- الغاية؛ إذ تسعى المنظمة إلى إيجاد عالم خالٍ من الفساد.

رابعًا: فيما له اتصال بالعلاقة الوطيدة بين وسائل الإعلام والمجتمع، ومكافحة ظاهرة الفساد؛ جاء الجمهور في مقدمة العناصر الستة التي تضمنتها استراتيجية المنظمة حتى عام 2015. فالجماهير وفقًا للمنظمة "هم فقط من باستطاعتهم القضاء على مظاهر الفساد"؛ ومن ثمّ فالتحدي الحقيقي يتمثّل - وفقًا لرؤية المنظمة- في "الانخراط بشكل واسع مع الجماهير من مختلف دول العالم؛ لتمكينهم من القضاء على الفساد عبر اتخاذ خطوات عملية فاعلة".

خامسًا: في إطار تحويل الاعتقاد بأهمية الجماهير إلى واقع عملي، عمدت المنظمة إلى إشراك الجماهير من مختلف دول العالم في فعالياتها، من خلال إسهامهم مباشرة في الكشف عن مظاهر الفساد وإرسالها عبر موقع المنظمة الإلكتروني، ومن خلال مختلف شبكات التواصل الاجتماعي الإلكتروني، ومنها Facebook، Twitter، Google+، Stay Informed، RSS Feed، Blog، Linked In، Yahoo Plus، You Tube.

سادسًا: ترى المنظمة أن ثمة طرقًا مختلفة يمكن من خلالها حثّ الجماهير على التصدي لكافة مظاهر الفساد، ليس فقط من خلال مشاركتهم في الواقع الافتراضي الإلكتروني Virtual Reality، عبر مساهمات تفضي إلى الكشف عن الفساد عبر موقع المنظمة الإلكتروني؛ ولكن أيضًا من خلال تخصيص جائزة سنوية (تُسمّى بجائزة النزاهة Integrity Awards)، تمنحها المنظمة للصحفيين، ونشطاء المجتمع المدني ومنظماته المختلفة، ممن أسهمت جهودهم، وتضحياتهم، وشجاعتهم النادرة في أرض الواقع Real World في محاصرة الفساد والقضاء عليه، وقد بدأت المنظمة في منح هذه الجائزة في عام 2000.

المشاركون

- د. إبراهيم البعيز.
- السفير أ. أسامة نقلي.
- د. الجازي الشبيكي.
- م. حسام بحيري.
- د. حسين الحكمي.
- د. حميد المزروع.
- د. حمزة بيت المال.
- د. خالد الرديعان.
- م. خالد العثمان.
- أ. خالد الوابل.
- د. خالد بن دهيش.
- أ. خالد الحارثي.
- أ. رائد عبدالله الحمود.
- د. زياد الدريس.
- اللواء د. سعد الشهراني.
- أ. سعيد الزهراني.
- أ. سمير خميس.
- د. طلحة فدعق.
- د. عائشة حجازي.
- أ.د. عبدالرحمن العناد.
- د. عبدالسلام الوايل.
- أ. عبدالله آل حامد.
- د. عبداللطيف العوين.
- د. عبدالله بن ناصر الحمود.
- د. عبدالله بن صالح الحمود.
- أ. عبدالله الضويحي.
- أ. عبدالله بن كدسه.
- د. علي الحكمي
- أ. علياء البازعي.
- أ. فاطمة الشريف.
- د. فايز الشهري.
- أ. فايزة الحربي.
- د. فهد الحارثي.
- أ. كوثر الأربش.
- أ. ليلى الشهراني.
- أ. محمد المطيري.
- د. مساعد المحيا.
- د. مسفر السلولي.
- أ. مسفر الموسى.
- أ. مطشر المرشد.
- أ. مها عقيل.
- د. منصور المطيري.
- أ. ندى القنيبط
- د.م. نصر الصحاف.
- أ. هادي العلياني.
- أ. هيا السهلي.
- أ. يحيي الأمير.
- أ. يوسف الكويليت.

*ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

ملتـقى أسبـار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م

@MultaqaAsbar

@Multaqa_Asbar

https://cutt.us/U0nnC

00966114624229

www.asbar.com